ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

ترامب خسر في أميركا وحاول أن يكسب في لبنان

د. عصام نعمان

معظم اللبنانيين تمنّوا بحرارة أن يخسر دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية. قبل إعلان خسارته رسمياً فاجأ الرئيس الأميركي الغريب الأطوار اللبنانيين، مسؤولين ومواطنين، بقرار صادر عن وزير خزانته ستيفن منوشين أدرج فيه رئيس "التيار الوطني الحر" الوزير السابق النائب جبران باسيل، صهر رئيس الجمهورية ميشال عون، على لائحة العقوبات بموجب قانون ماغنتسكي بتهمة دعم الفساد لكونه "مسؤولاً حكومياً حالياً أو حليفاً، أو شخصاً متواطئاً أو متورّطاً مباشرةً أو مداوِرةً في الفساد، بما في ذلك اختلاس أموال الدولة، ومصادرة الأصول الخاصة لتحقيق مكاسب شخصية، أو الفساد المتعلق بالعقود الحكومية أو استخراج الموارد الطبيعية أو الرشوة".

ما حيثيات القرار؟

لم يتضمّن القرار إلاّ إشارات عمومية تتعلق بالفساد وشراء النفوذ. لكن وزير الخزانة منوشين تبرّع بتبرير لوسائل الإعلام: "إنّ الفساد الممنهج في النظام السياسي اللبناني الذي يمثله باسيل ساهم في تقويض أسس قيام حكومة فاعلة وقادرة على خدمة الشعب اللبناني".

منوشين الحريص على "خدمة الشعب اللبناني" حمّل، إذاً، "النظام السياسي اللبناني الذي يمثله باسيل مسؤولية تقويض أسس حكومة جديدة قادرة على خدمة هذا الشعب"!

صحيفة "النهار" لم تكتفِ بما قاله منوشين. نسبت إلى مسؤول رفيع في إدارة ترامب قوله "إنّ باسيل وضع مصالحه الخاصة فوق مصالح الشعب اللبناني () ودعم الحزب (حزب اللّه) الذي يحقق مصالح إيران في لبنان".

حزب اللّه، إذاً، هو دافع واشنطن لمعاقبة باسيل ليكون عبرة لغيره من المتعاونين معه. لكن باسيل ليس الوحيد الذي استخدمته إدارة ترامب ذريعة لردع غيره. ألم تفرض عقوبات، من دون أدلّة ومستندات، على الوزيرين السابقين علي حسن خليل ويوسف فينيانوس وبالذريعة نفسها وهي دعمهما، خلال وجودهما في السلطة، حزب اللّه؟ فهل ارتدَع الوزيران المذكوران؟ وهل كانا عبرةً لغيرهما، لا سيما للوزير السابق باسيل؟

خلوّ القرار العقابي من أدلة ومستندات دفعت الرئيس عون الى مطالبة إدارة ترامب بإبرازها لتمكين القضاء اللبناني من اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة.

باسيل نفى الاتهامات المزعومة وكشف عن ضغوط وإغراءات أميركية لحمله على التخلي عن تحالف حزبه مع حزب اللّه، وانه رفضها بلا تردّد، فكان أن عوقب بإصدار القرار السياسي الهزيل بإيعاز من "إسرائيل".

في ضوء هذه الواقعات والتطوّرات، ماذا تراها تكون مرامي واشنطن الحقيقية من وراء قرار معاقبة باسيل؟

لعلّ ما ترمي إليه أولاً التحوّط لما يمكن ان تكون عليه مواقف لبنان حيال خمس قضايا رئيسة تتصل بتركيبة نظامه السياسي ومستقبل علاقته بأميركا: الانتخابات النيابية المقبلة في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٢٢، وانتخاب رئيس جمهورية جديد قبل انتهاء ولاية الرئيس عون أواخرَ شهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٢، وترسيم حدود لبنان البحرية وتسوية المنازعة بشأنها مع "إسرائيل"؛ وسلاح المقاومة وخطره على أمن الكيان الصهيوني؛ وموقف لبنان من سياسة أميركا الرامية إلى احتواء إيران وحلفائها المعادين لها ولِـ"إسرائيل"، وذلك على النحو الآتي:

أولاً، الانتخابات النيابية: كانت إدارة ترامب قد أيّدت ضمناً دعوة بعض هيئات الانتفاضة الشعبية إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة وفق قانون الانتخابات الحالي، ظنّاً منها انّ إجراءها قبل موعدها في سنة ٢٠٢٠ سيؤدّي الى فوز القوى السياسية المناهضة للتيار الوطني الحر (العونيون) وحلفائه. بصرف النظر عن مدى صحة هذا الاحتمال، فإنّ إجراء انتخابات مبكرة لم يعد وارداً بعد تشرذم الهيئات المشاركة بالانتفاضة من جهة وتضامن القوى السياسية المناهضة لهذا المطلب داخل مجلس النواب وخارجه من جهة أخرى. وإذ يبدو متعذراً التوافق على قانون للانتخابات بديل من القانون الحالي قبل سنة ٢٠٢٢، فإنّ واشنطن مضطرة الى التوفيق بين القوى الموالية لها داخل البرلمان وخارجه من أجل مواجهة قوى الأكثرية النيابية المتمثلة بالتيار العوني وثنائية حزب اللّه وحركة أمل وحلفائهما قبل الانتخابات المقبلة وفي خلالها.

ثانياً، انتخاب رئيس جديد للجمهورية: تخشى واشنطن من ان يتوصل التيار العوني وثنائية حزب اللّه وأمل وحلفاؤهما إلى هندسة جبهة متوافقة على خوض الانتخابات النيابية المقبلة والحصول على أكثرية قادرة على انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون، كميشال عون، متوافقاً معهم ضدّ سياسة أميركا في المنطقة عموماً وضدّ "إسرائيل" خصوصاً. كما تخشى واشنطن أن يبادر الرئيس عون، بالتفاهم مع حلفائه، الى الإستقالة قبل حزيران/ يونيو ٢٠٢٢ ما يؤدّي الى قيام مجلس النواب الحالي، حيث لخصوم أميركا أكثرية وازنة، بانتخاب رئيس جديد سيكون بطبيعة الحال غير موالٍ لها. في هذا السياق يمكن تفسير قيام إدارة ترامب، تحوّطاً، بإصدار القرار العقابي بحق جبران باسيل ظنّاً منها أنّ ذلك يضعه خارج السباق الرئاسي ويتيح لها الفرصة اللازمة لمساومة الآخرين للتوافق معهم على مرشح آخر للرئاسة لا يكون مؤيداً لحزب اللّه.

ثالثاً، ترسيم حدود لبنان البحرية: لاحظت واشنطن بحنق انّ الوفد اللبناني في المفاوضات الدائرة برعاية الأمم المتحدة لترسيم حدود لبنان البحرية قد طرح مقاربةً للنزاع العالق مع "إسرائيل" تجاوزت موقف لبنان التقليدي المطالب بكامل المنطقة المتنازع عليها والبالغة مساحتها نحو ٨٦٠ كيلومتراً مربعاً الى المطالبة بمساحة إضافية تصل الى نحو ١٥٠٠ كيلومتر مربع الأمر الذي أثار حنق واشنطن وتل أبيب معاً. ولأنّ الوفد اللبناني في المفاوضات يعمل بإشراف الرئيس عون وبحسب تعليماته، فقد أصبحت واشنطن مضطرة، كرمى لِـ"إسرائيل"، الى محاولة المجيء برئيس للجمهورية أقلّ تصلباً من الرئيس الحالي إزاء مسألة ترسيم الحدود.

رابعاً، سلاح المقاومة: تشاطر واشنطن "إسرائيل" وبعض قوى اليمين اللبناني المعادية لحزب اللّه تخوّفها من خطر سلاح المقاومة، لا سيما صواريخها الدقيقة، على أمن "إسرائيل" وموازين القوى الداخلية في لبنان وإمكانية تطوّرها لمصلحة أعداء أميركا و"إسرائيل". لذا ستثابر واشنطن على مناهضة حزب اللّه بكلّ الوسائل المتاحة وعلى دعم خصومه داخل البلاد، وستصعّد دعمها العسكري والسياسي والمادي لخصوم حزب اللّه، وستحرص على استبعاده عن اي حكومة يجري تشكيلها سواء برئاسة سعد الحريري أو سواه.

خامساً، سياسة أميركا المناهضة لإيران وحلفائها: تعتمد الولايات المتحدة، مذّ تسلّم دونالد ترامب مقاليد الرئاسة سنة ٢٠١٦، سياسةً مناهضة لإيران وحلفائها (سورية وتنظيمات المقاومة في لبنان وفلسطين) قوامها الحصار الاقتصادي والعقوبات ودعم تنظيمات الإرهاب المعادية. وعليه، تحرص واشنطن على وجود منظومة حاكمة في لبنان تؤيد سياستها الإقليمية أو لا تعارضها على الأقلّ، وترفض لسياسة منع السلاح المتطوّر عن الجيش اللبناني، ومنع إقامة جسر لوجيستي لتموين حزب اللّه يمتدّ من إيران الى لبنان عبر سورية والعراق. هذه السياسة المتكاملة في عدائها لإيران وتنظيمات المقاومة تتطلّب وجود حكومة لبنانية متجاوبة مع سياستها الإقليمية أو غير مناهضة لها.

في ضوء هذه التحديات والمتطلّبات ترسم الولايات المتحدة، سواء في ظلّ إدارة دونالد ترامب الذاوية أو إدارة جو بايدن البازغة، سياستها وأغراضها وسبل تنفيذها. لذا لن تكتفي بمحاولة تحقيق كسب هزيل بإزاحة جبران باسيل من حلبة الصراع على رئاسة الجمهورية، بل ستسعى، بلا كلل، لعدم تمكين خصومها من توليف مرشح بديل يخوض بنجاح غمار الصراع على رئاسة الجمهورية سنة ٢٠٢٢، في حين هي عزّزت من حيث لم تشأ حظوظ جبران باسيل بمعاقبته أملاً باغتياله سياسياً.

"اللوبيات" المؤيّدة لترامب تطرده وتبايع بايدن

د. وفيق إبراهيم

السياسات الأميركية ترفض العداءات الدائمة والمفتوحة على طريقة القبائل، بل تستند الى أساليب تستجلب بواسطتها، مصالح اقتصادية دائمة عبر هدف واحد غير قابل للتغيير وهو المال أولاً وأخيراً.

بما أن الازدهار الاقتصادي هو منشد السياسات الأميركية الداخلية منها والخارجية، فهذا يحتاج الى استمرار الدولة بقواها الدستورية السياسية والأمنية والثقافية، و"لوبياتها" التي تحكم العالم بأسره، وتختبئ عادة خلف الحركة السياسية، لكنها تدعم حيناً مرشحاً على آخر، وما أن تظهر النتيجة حتى تعلن تأييدها للناجح حتى لو لم يكن من كانت تميل إليه.

من هي اللوبيات الأقوى في تفاعلات الأميركيين وانتشارهم العالمي؟

اللوبي الأقوى يتشكل من مصانع السلاح التي تعقد دائماً علاقة عميقة مع كل أميركي يصل الى رئاسة البيت الأبيض، باعتبار ان النفوذ الأميركي العالمي يحتاج الى بيع أسلحة أميركية الى دول كثيرة في العالم تنصاع اليه، اقتصادياً وجيوبوليتيكياً.

لذلك تشكل هذه المصانع قوى اقتصادية وسياسية هائلة تعمل على مستوى الإنتاج بإدارة مالكيها من كبار الرأسماليين الأميركيين، لكنها تبيع حسب المصالح العالمية للدولة الأميركية العميقة.

للدلالة على جبروت هذا اللوبي، فإن أكثر من سبعين دولة في العالم تشتري أسلحة أميركية، وبما أن سياسات ترامب صاخبة ومثيرة للنزاعات، فإنها جذبت اليها تأييد مصانع السلاح لإعادة التجديد لترامب لولاية رئاسية جديدة.

اللوبي الثاني هو النفط والغاز، الذي تمكن من استثمار آبار أميركية، انما من النوع الصخري الشديد الكلفة.

أدّى هذا الوضع الى تخفيف الاستيراد الأميركي من موارد الطاقة الخليجيّة، إلا أنها اصطدمت بصعوبة التصدير لارتفاع

أسعارها قياساً بأسعار النفط والغاز الروسيّ والإيرانيّ والخليجيّ.

فسعى الرئيس الأميركي ترامب لسنوات عدة متواصلة، الى تهديد المانيا بضرورة إيقاف الخط الذي تستورده وبواسطته الغاز الروسي عبر بحر البلطيق ولم ينجح، فذهب إلى تهديدها وإطلاق عقوبات متعددة بحقها كما فعل الأمر نفسه مع تركيا التي تتعامل مع الغاز الروسي بخطين يردان اليها عبر البحر الاسود الى اوروبا، فرفضت تركيا وتلقت بالمقابل عقوبات ترامبية متعددة.

يمكن هنا إضافة الحصار الأميركي حول إيران كوسيلة للجم تصدير الغاز والنفط الإيرانيين الى العالم، بما يمنح موارد الطاقة الأميركية فرصة التسلل الى أوروبا واليابان وربما الصين.

هنا أيضاً، دعمته شركات النفط والغاز في محاولاته للفوز بولاية رئاسية ثانية، وغطت كل غطرسته وحماقاته اعتقاداً منها بإمكانية نجاح محاولاته في حصار موارد الطاقة الروسية والإيرانية.

لجهة اللوبي الثالث فهو اليهودي الأميركي الذي يستحوذ على قسم كبير من عالم المصارف الأميركية وأسواق البورصة فيها، واصوات المقترعين اليهود وهذه هي الأسباب التي فرضت على ترامب تأييد ضم القدس لـ"إسرائيل" والقسم الأكبر من الضفة الغربية والأغوار والجولان السوري المحتل.

استكمالاً لخطته، وربطاً بالأسباب اليهودية، استحدث ترامب علاقة عميقة بالكنيسة الانجيلية الأميركية التي تشكل "لوبي" نافذاً بين البيض الأميركيين وله وزنه في الكيان الإسرائيلي، لأنهم يعملون على اعادة بناء هيكل سليمان على أنقاض المسجد الأقصى.

وبالفعل جذب ترامب إليه أكثرية من ذوي البشرة البيضاء، لكنه بالغ في التوجه اليهم عبر إثارة السخرية والتهكم من ذوي الأصول الأفريقية والمكسيكيين والعرب والإسلام واللاتين والصينيين. فلم يستبق تقريباً أحداً خارج دائرة البيض إلا وتهجّم عليه بشكل مهين وساخر.

هذه اللوبيات وفّرت لها قاعدة كبرى من المؤيّدين فيما ذهبت أساليبه الشعبويّة الى تكوين قاعدة كبرى من المعادين له، وهم الأقليات العرقية والدينية وكمية لا بأس من الكتلة البيضاء التي تنتمي تاريخياً إلى الفئة المؤيدة للحزب الديموقراطي.

يتبين أن كل هذه "اللوبيات" مع الكتل المؤيّدة تقليدياً للحزب الجمهوري لم تتمكّن من تأمين الفوز "لرجلها ترامب"، فماذا تراها فاعلة؟ هل تذهب إلى الاستمرار في مخاصمة الرئيس الجديد بايدن الذي فاز في الانتخابات الرئاسيّة لأربع سنوات مقبلة؟

للإجابة، فإن هذه اللوبيات الأربع جسّدها صهر المهزوم ترامب وهو جاريد كوشنر اليهودي، هذا الأخير أرسل الى عمه كتاباً علنياً يدعوه فيه الى تسليم الرئاسة لبايدن والتوقف عن إطلاق الاعتراضات..

كما أن مصانع السلاح والنفط واللوبيين الإنجيليّ واليهوديّ، هنا ممثلون عنهم الرئيس الجديد بالنجاح.

فهذه القوى في خاتمة الأمر تعمل على مصالح اقتصادية وسياسية، ترتبط دائماً بالرئاسات الأميركية والدولة العميقة، وتعمل دائماً على الاستقرار الاجتماعي الداخلي، الذي يؤدي الى الاستقرار السياسي الداخلي، الذي يؤدي الى الاستقرار السياسي الداخلي وبالتالي العالمي على قاعدة استمرار بالإمساك بالتفاعلات الاقتصادية الأميركية والعالمية، هذا الإمساك الذي يدعم آلافاً من رجال الاقتصاد الأميركي الذين يسيطرون على الاقتصاد العالمي ويشكلون أغنى فئات بشرية ممكنة في التاريخ.

فشل الضغوط القصوى ضد إيران يؤسّس لخيارات تقلق «تل أبيب»

جهاد حيدر

لا نحتاج إلى الكثير من البحث والتفتيش عن مصدر قلق «تل أبيب» من مرحلة ما بعد فوز الرئيس الاميركي جو بايدن، فيما يتعلق بالملف الايراني. فالقلق كان قائمًا ايضا، حتى من الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب. والسبب في كلا الحالتين، وبالتأكيد في ظل رئاسة بايدن سيكون أكثر حدة، صمود إيران في مواجهة سياسة الضغوط القصوى والتهويل العسكري، ورفضها تقديم أي تنازلات تتصل بثوابتها الاقليمية والدفاعية، وهو ما سيضع «تل أبيب» وواشنطن، امام خيارات تنطوي على درجة عالية من الخطورة، وأخرى لا تلبي ما تطمح إليه «تل أبيب».

منبع هذا التقويم، لا يستند الى معطيات قدمها أحد قادة محور المقاومة، أو محللون يتبنون خطها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والهيمنة الاميركية. بل هذا ما صدر من قبل معهد ابحاث الامن القومي في «تل أبيب»، عن العام ٢٠٢٠، حيث أورد أن كل الرهانات الإسرائيلية على مفاعيل خروج إدارة ترامب من الاتفاق النووي، وفرض العقوبات القصوى لم تتحقق. فلا النظام الاسلامي في طهران انهار، ولا أظهر مؤشرات خضوع عبر الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق الشروط والاملاءات التي حددتها ادارة ترامب، ولا شنت واشنطن حربا عليه كما كانت تسعى وتطمح القيادة الاسرائيلية. بل واصلت طهران تقدمها ودعمها لحزب اللّه وسوريا وفصائل المقاومة في فلسطين .

ايضا، لم تخف الاستخبارات العسكرية، امان، تقويمها لفشل السياسة التي اتبعها ترامب في تحقيق الامال والطموحات الإسرائيلية، فكشف رئيس قسم الابحاث العميد درور شالوم، في مقابلة مع صحيفة يديعوت احرونوت (٢٠٢٠/١٠/٩)، عن خيبة الجهات المختصة في كيان العدو من نتائج سياسة ترامب، فاعتبر بشكل صريح ومباشر، أنه «حتى الآن لم يثبت أن الخروج من الاتفاق النووي قد خدم «إسرائيل»»، في اشارة إلى تقويمه لنتائج هذه السياسة فيما مضى حتى الان. أما بخصوص مستقبل الوضع مع ايران، فعبر ايضا عن تقديره أن «إيران بعيدة عن الركوع».

خلاصة التقويم الإسرائيلي لمرحلة ترامب، تؤسس لتقديرات متشائمة لافاق هذا المسار. والسبب أنهم في «تل ابيب»، يرون، كما عبر شالوم ايضا، أن الاستراتيجية الاميركية المستقبلية، هي اعتماد «اقصى الضغوط – صفقة»، وفي ضوء ذلك يبقى السؤال: «هل نهاية الصفقة سوف تحمل لنا شيئا جيدا».

مع ترامب، كانوا يخشون أن تكون نسخته الثانية مختلفة عن الاولى، خاصة بعدما لم يعد يحتاج إلى أن يفوز في ولاية اضافية، (على فرضية فوزه في الانتخابات)، وهو كغيره من الرؤساء لن يغامر في خوض حرب كبرى على ايران. وهو ما حذر منه مستشار الامن القومي السابق جون بولتون. أما بخصوص بايدن، فهو من البداية يقر بمحدودية الرهان على اخضاع ايران، ويدعو إلى اعتماد المفاوضات والعودة إلى اتفاق نووي معدل، يشمل القضايا الاقليمية. لكن ما يستند اليه، مكرها، هو تجربة فاشلة من الضغوط القصوى، التي على الرغم من نتائجها القاسية على الواقع الايراني وعلى مجمل المنطقة، إلا أن ادارة ترامب لم تتمكن من ترجمة ذلك على مستوى الانجازات السياسية، ولم تتمكن من ثني ايران عن مواصلة دعم حلفائها، بل أكثر من ذلك، فإن القفزات النوعية في القدرات الصاروخية فيما يتعلق بتطور الدقة، تحقق خلال ولاية ترامب.

يعني ما تقدم:

أن خيارات الاميركي في مواجهة ايران، وفي ظل رئيس - بعد فوز جو بايدن، - سبق أن اختبرت «تل ابيب» الرؤية التي يتبناها، (مع الرئيس باراك اوباما) لا ينتمي إلى من يراهنون على امكانية اخضاع ايران، وأن الولايات المتحدة – وليس فقط الرئيس بايدن - أبعد ما تكون عن شن حروب كبرى في الشرق الاوسط، وتحديدا بعدما خبرت تجربة احتلال العراق.

ايضا، بعدما أظهرت ايران قدرة ردع استراتيجي في ظل الرئيسين باراك اوباما وترامب، أثبتت بالدليل الملموس استعدادها للمواجهة العسكرية المباشرة مع حرصها على تجنب هذا الخيار. ولذلك لم يكن أمراً عابراً تجنب الولايات المتحدة خيار العدوان العسكري المباشر ضد ايران، الذي كان يفترض أن يحل لها كل مشاكلها ومشاكل «إسرائيل». وتظهّرت هذه الحقيقة بشكل أوضح، بعدما اغتالت الولايات المتحدة قائد فيلق القدس الفريق قاسم سليماني، الذي كانت تراهن أن يؤدي اغتياله إلى انكفاء النظام حفاظا على المكتسبات التي حققها خلال عقود، وهو ما لم يتحقق. ولذلك عزفت ادارة ترامب عن المضي في هذا المسار.

ايضا، أثبتت ايران قدرتها على الصمود الاقتصادي في ظل عقوبات غير مسبوقة وأظهرت استعدادها للمضي في خياراتها حتى لو كان الثمن مواصلة هذا المستوى من العقوبات. بل انتقلت إلى مرحلة العودة إلى ما قبل الاتفاق النووي، والذهاب إلى أبعد مدى في المسارات النووية والصاروخية الاقليمية.

يتضح مما تقدم، أن منبع القلق الإسرائيلي لا يرتبط بفوز هذا الرئيس أو ذاك، على الرغم من أهمية الاختلاف في مقاربة التحديات والخيارات التي قد ينتهجها هذا الرئيس أو ذاك، وانما يعود، كما تبين، من صمود ايران وتطورها المتواصل، وتعاظم محور المقاومة الذي فرض نفسه على واشنطن وتل ابيب بحثا عن الخيارات البديلة، في ظل ادراك عميق لمحدودية ومخاطر بعض هذه الخيارات.

إعادة بايدن أمريكا للإتفاق النووي لن يرفع الوحل عن سمعتها

سعيد محمد

خطاب الرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن بشأن الاتفاق النووي، يختلف عن خطاب الرئيس الامريكي المنتهية ولايته دونالد ترامب، إلا ان الذي تنتظره ايران ليس الخطابات ولا الشعارات، فهي لا تعني شيئا بالنسبة لها ما لم تُقترن بأفعال وخطوات عملية، لبناء الثقة ليس بين امريكا وايران فحسب، بل بين امريكا وجميع دول العالم، بعد ان انسحب ترامب من الاتفاق النووي وانتهك القرار الدولي ٢٢٣١، وفرضه عقوبات غير قانونية وظالمة ضد الشعب الايراني.

على الرئيس الامريكي المنتخب بايدن، ان يعمل قبل كل شيء على إنتشال سمعة بلاده التي باتت في الوحل، بعد ان هُزمت امام ايران ثلاث مرات في مجلس الامن الدولي في فترة قياسية، عندما رفض مجلس الامن اعادة تمديد الحظر التسليحي ضد ايران الذي تم رفعه وفقا للقرار الدولي ٢٢٣١، كما رفض المجلس اعادة فرض العقوبات الاممية على ايران، من دون ان تلجأ روسيا او الصين الى استخدام الفيتو ضد القرارات الامريكية!!.

سياسة ترامب الفاشلة ازاء ايران، وما تسببت به من عزلة لامريكا على الصعيد الدولي، والسقوط المدوي لترامب في الانتخابات الامريكية، ودخوله التاريخ باعتباره اول رئيس يتولى منصب الرئاسة لولاية واحدة منذ عقود طويلة، يجب ان يكون درسا للرئيس الامريكي المنتخب جو بايدن، لتجنب تكرار تجربة سلفه الفاشلة، لاسيما ان امريكا وقعت على الاتفاق النووي في عهد ادارة الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما، التي كان يشغل فيها بايدن منصب النائب الاول للرئيس.

إعادة بايدن امريكا الى الاتفاق النووي، لن يرفع الوحل عن سمعة امريكا، ما لم يعتذر لايران ويعوضها عن الخسائر التي لحقت بها بسبب انسحاب ترامب من الاتفاق، وانتهاكه القرار ٢٢٣١ ، وفرضه حصارا تجويعيا شاملا على الشعب الايراني. فإيران كانت ومازالت الطرف الوحيد الذي التزم بالاتفاق، دون ان يحصل على اي إمتيازات حتى في حدودها الدنيا، ومنح اكثر من فرصة للاطراف الاوروبية لتعويضه عن الخسائر التي لحقت به، او على الاقل ان تلتزم تلك الاطراف بتعهداتها كما جاء في الاتفاق، ولكن دون جدوى.

تجربة ايران مع ترامب خلال السنوات الاربع الماضية ، اكدت ان ايران لن تتفاوض على ما تم التفاوض عليه، وان ترامب رحل وهو يحمل في قلبه حسرة اتصال من طهران. لذا فإن بايدن ليس في وضع يمكنه من وضع الشروط لاجل العودة الى الاتفاق النووي، بعد انسحاب بلاده من الاتفاق من جانب واحد. لذا ليس امام بايدن من خيار، الا وقف الحرب الاقتصادية الارهابية ضد ايران فورا، وتعويضها عن الخسائر التي لحقت بها، لو اراد حقا عدم تكرار تجربة ترامب الفاشلة مع ايران.

العالم اليوم بات يراقب قادة امريكا الجدد، كما قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، ليرى هل سيتخلون عن الأسلوب المدمر وغير القانوني والبلطجي للإدارة الأمريكية الحالية، وهل سينتهجون التعددية والتعاون واحترام سيادة القانون أم لا؟.